

«اللقاء الشيعي» يذيع وثيقته السياسية اليوم: التمسك بمرجعية الطائف والحوار وكشف الحقيقة والانتخابات

بشأن ترسيم الحدود. كما نرى أن من واجب المقاومة الإسلامية الإعلان الصريح عن أنها لا تتطلع إلى أي دور يتجاوز حدود لبنان ويتعارض مع الإجماع اللبناني. إن سلاح المقاومة في رأينا هو شأن لبناني بامتياز، ينبغي معالجته وفق روح اتفاق الطائف وفي معزل عن المداخلات الخارجية.

على صعيد آخر، لا نرى أي ارتباط وظيفي بين سلاح المقاومة اللبنانية وسلاح المخيمات الفلسطينية. فهذا الأخير تنتفي الحاجة إليه مع عودة الدولة اللبنانية إلى الاضطلاع بمهامها الأمنية والمسئولية فليبدأ اتفاق الطائف.

إن أمن المخيمات الفلسطينية جزء من أمن المناطق اللبنانية الأخرى، وينبغي معالجته بالتفاهم المباشر بين الحكومتين اللبنانية والفلسطينية، ضمن سيادة القانون اللبناني كما نص اتفاق الطائف، وكما أقر بذلك أخيراً رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير السيد محمود عباس. كل ذلك لا ينطوي على أي شرطية مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، المدنية والإنسانية، التي ينبغي أن يتمتعوا بها ليس فقط وفقاً لشرعة حقوق الإنسان، بل أيضاً بما يتناسب مع روح الأخوة والتقدير المتبادل.

ثانياً: التعاطي مع انسحاب الجيش السوري وأجهزته الاستخبارية من لبنان باعتباره المدخل الضروري لتصحيح العلاقات اللبنانية - السورية، على قاعدة: أقصى درجات التعاون والتضامن، وأوضح صور السيادة والاستقلال.

ثالثاً: المحافظة على الإنجاز المتمثل في الإجماع الوطني على مرجعية اتفاق الطائف؛ وذلك بالشروع في حوار وطني معمق، لغاء مضمينه الميثاقية ورفع الانتقاسات التي لحقت به نتيجة التطبيق الخفي.

رابعاً: المحافظة على الإنجاز الوطني المتمثل في النهضة الشعبية المباركة التي أحييت الأمل في نفوس اللبنانيين؛ وذلك باحترام إرادة الناس، والذهاب دون تباطؤ إلى انتخابات نيابية، ديموقراطية حرة ونزيهة، مبرأة من أي ضغط أو تلاعب، تقضي إلى صورة تمثيلية صادقة.

إن الوفاء للبنان يقتضي منا الإصرار مع جميع اللبنانيين على معرفة الحقيقة، كل الحقيقة، حول اغتيال الرئيس الحريري، من خلال تحقيق دولي مستقل.

إن السيادة والاستقلال في لبنان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالوحدة الداخلية. وهذه الوحدة لا تقوم إلا على الأسس الميثاقية ومبدأ الشراكة في الوطن والمصير. لقد عرفت سنوات الوصاية وممارسات «الدولة الأمنية» مسيرة المجتمع اللبناني، نحو الوفاق الوطني وبناء الدولة والإطمئنان إلى المستقبل، وما نحن اليوم، أفراداً وجماعات، أمام فرصة تاريخية لتجسيد صورتنا الذاتية والجماعية في إطار الانتماء اللبناني، بقرار حزبنا من إرادتنا.

في هذا السبيل، نتوجه إلى عقد لقاء شعبي عام برفقة العلامة السيد محمد حسن الأمين، بتاريخ ٢١ نيسان الجاري، ليقول هذا اللقاء كلمته حول انتمائه الشيعي في إطار الوطن اللبناني وتحت مرجعية وثيقة الوفاق الوطني. كما نأمل أن يطلق هذا اللقاء دينامية تتعالق وحوار داخل الطائفة الشيعية وفي علاقتها مع الشركاء في الوطن؛ وهو ما يليق بتاريخ الطائفة الشيعية في إطار الاستقلال اللبناني. هذا التاريخ الموسوم بالتنوع والديموقراطية والولاء للبنان.

أن يحدث تغييراً في توازن القوى بين أحزاب وتيارات سياسية متنافسة داخلياً - وهو أمر طبيعي - فإن ما جرى ويجري لا ينبغي أن يُخلّ بأساس الصيغة الوطنية الجامعة، ممثلة باتفاق الطائف الذي لم يرق أصلاً على ميزان القوى المتغير وإنما على قوة التعاقد الميثاقية المستمر.

من هنا نرى أن حقوق الطائفة الشيعية، في إطار النظام اللبناني، محفوظة أصلاً في الدستور وفي اتفاق الطائف، ما داماً محفوظين ومضامين من التجاوز والتشويه. وهي، أي تلك الحقوق، ليست في حاجة إلى ضمانات من خارج الوفاق الوطني، كما أنها ليست وفقاً على صعود أو هبوط قوة سياسية معينة في الطائفة؛ شأنها في هذا شأن الحقوق العائدة لأي طائفة أخرى.

باختصار، فإننا لا نرى في ما يجري اليوم، أي تهديد لمصلحة الطائفة الشيعية، بل نرى - على العكس من ذلك - ما ينبغي أن يجمعنا جميعاً على الاستبشار بقرب الخلاص الوطني، استناداً إلى أربع وقائع كبرى باتت في رصيد جميع اللبنانيين من دون استثناء:

أولاً: اندحار جيش الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ بفعل المقاومة الباسلة وبموجب القرار ٤٢٥؛ وهي المقاومة التي كان للشبيعة اللبنانية شرفاً تصدّرها وللبنايين عموماً فضل احتضانها ودعمها. ثانياً: الانسحاب السوري الجاري إلى ما وراء الحدود، الذي كنا نتمنى أن يتم بعيد الانسحاب الإسرائيلي بموجب اتفاق الطائف، ولكن تأخيره إلى اليوم أدى إلى أن ينفذ بموجب القرار ١٥٥٩. ثالثاً: إجماع القوى السياسية اللبنانية، من مختلف الاتجاهات، على أن المرجعية الصالحة والوحيدة لإعادة ترتيب البيت اللبناني هي الدستور واتفاق الطائف، نصاً وروحاً. هذا مع أهمية تصحيح الخلل الناجم عن سوء تطبيقهما في السنوات الماضية.

رابعاً: وهي في نظرنا أهم الوقائع على الإطلاق، انبعثت حيوية وطنية شاملة، دفعت بمئات الوف المواطنين، من مختلف المناطق والفئات والأعمار، إلى التعبير الواضح عن تجاوزهم عملياً ونفسياً اصطفاقات الحرب ورواسبها، وعن تمسكهم بالسيادة والاستقلال والتغيير الديموقراطي، في إطار الوحدة الوطنية والسلام الأهلي. هذه الموجة الوطنية العارمة، غير المسبوقة في التاريخ اللبناني، تجاوزت الاطارات السياسية والحزبية المتباينة، وباتت تشكل صمام الأمان الحقيقي للسلام الأهلي، ورافعة أساسية لمفهوم الوطنية والمواطنة.

إن الواجب والمصلحة يقتضيان المحافظة على هذه الإنجازات الوطنية الأربعة وتطويرها بكل عناية وإحساس بالمسؤولية:

أولاً: المحافظة على إنجاز التحرير برفعه إلى منزلة الإنجاز الميثاقية، واعتباره جزءاً أصيلاً من مفهوم السيادة والاستقلال. وهذا الأمر يتطلب، من بين ما يتطلب، التزام جميع القوى السياسية اللبنانية برفض الإساءة للمقاومين تحت أي ذريعة، ولا سيما ذريعة «الإرهاب». إن استمرار مزارع شيعا تحت الاحتلال الإسرائيلي، وفي عهد القرار ٢٤٢، مع استمرار الانتقاس حول لبنائيتها. كل ذلك يشكل عائقاً موضوعياً يحول دون الإجماع على اكتمال التحرير ويضع لبنان في مواجهة مع الفهم الدولي للقرار ٤٢، لذلك تطالب الحكومتين اللبنانية والسورية بالمسارعة إلى توثيق هوية هذه الأراضي وفقاً للأصول والإجراءات المعتبرة في القانون الدولي

يعقد «اللقاء الشيعي اللبناني» اجتماعاً موسعاً في الخامسة بعد ظهر اليوم في «قاعة الرشيد» في ثانوية الكلية العامية في رأس النبع.

ويعلن اللقاء في اجتماعه اليوم وثيقة سياسية أعدتها لجنة تحضيرية تشكلت من عدد من الفاعليات الشيعية بعد سلسلة اجتماعات تأسيسية تمت برعاية العلامة السيد محمد حسن الأمين، تتناول التطورات الأخيرة التي شهدتها لبنان ومشاريع أجوبية عن مختلف الأسئلة المصرية - المطروحة على الساحة الشيعية في علاقتها بالوضع الوطني العام.

وتدعو الوثيقة إلى المحافظة على إنجاز تحرير الجنوب «برفعه إلى مستوى الإنجاز الميثاقية واعتباره جزءاً أصيلاً من مفهوم السيادة والاستقلال وهذا يتطلب التزام جميع القوى السياسية اللبنانية ذريعة الإرهاب»، ومطالبة الحكومتين اللبنانية والسورية بالمسارعة إلى توثيق هوية مزارع شيعا وفقاً للأصول وترسيم الحدود، وترى أن من واجب المقاومة الإسلامية «الإعلان الصريح عن أنها لا تتطلع إلى أي دور لا يتجاوز حدود لبنان ويتعارض مع الإجماع اللبناني»، مؤكدة أن سلاح المقاومة «شأن لبناني بامتياز ينبغي معالجته وفق روح اتفاق الطائف وبمعزل عن المداخلات الخارجية».

وتركز الوثيقة على تصحيح العلاقات اللبنانية - السورية، والمحافظة على الإجماع الوطني على مرجعية اتفاق الطائف بالشروع في حوار وطني معمق، والمحافظة على «النهضة الشعبية المباركة التي أحييت الأمل في نفوس اللبنانيين» وإجراء الانتخابات النيابية وإصرار جميع اللبنانيين على معرفة كل الحقيقة حول اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وتشدّد على ارتباط السيادة والاستقلال بالوحدة الداخلية «والتي لا تقوم إلا على الأسس الميثاقية ومبدأ الشراكة في الوطن والمصير».

وفي ما يأتي نص الوثيقة:

«يعيش لبنان اليوم استحقاق السيادة والاستقلال، واختيار الوحدة الوطنية. وقد شاءت الأقدار أن يحدث هذا الأمر إثر فاجعة وطنية كبرى، تمثلت باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، سرعان ما استحوطت رافعة خلاص وطني. فإين نحن الآن، كمسلمين شيعية لبنانيين، من هذين الاستحقاق والاختبار، وما هي مرجعية تفكيرنا وموقفنا حيال ذلك؟

نؤمن بأن وثيقة الوفاق الوطني في الطائف - وقد باتت في صلب الدستور - هي المرجعية الأساسية لموقفنا واختيارنا الوطنية بعد الحرب. فهذه الوثيقة لم تضع حداً للقتال الداخلي فحسب، بل شكلت الإطار التوافقي التعاقدي بين جميع اللبنانيين لانتظام عيشهم المشترك في ظل دولة واحدة، سيده حرة مستقلة، وفي وطن نهائي لجميع أبنائه عربي الهوية والانتماء.

وإذا تومن بذلك إيماناً راسخاً، فإننا نعتقد بقوة أنه لا يبقى لأي فئة لبنانية أن تتراجع عن هذا الاتفاق أو تحدل فيه بقرار من جانب واحد. كما نعتقد أن كل التطورات التي حدثت منذ الاتفاق حتى الآن، بما في ذلك الاندحار الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ والانسحاب السوري الجاري الآن، لا تشكل أي مسوغ لإعادة النظر في الاتفاق، أو البحث عن بديل منه.

وإذا كان بعض التطورات الكبرى من شأنه وعادته